

## سجل حقوقى وقانونى حول سجن المدين فى الأردن

اتهامات لرئيس الوزراء باستغلال قانون الدفاع للتدخل فى عمل القضاء



أوضاع صعبة

يشهد الأردن سجالاتاً حقوقية وقانونية بشأن قرار رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة ببقاء عقوبة السجن بحق المدنين. ولئن أثنى البعض على الأمر معتبرين أنها خطوة سترية الآلاف من العائلات التي تواجه أوضاعاً مالية صعبة، إلا أن قانونيين ندوا بذلك ورأوا في الأمر تعدياً وتجاوزاً جديداً على السلطة القضائية.

عمان - أثار قرار رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة بإبقاء عقوبة السجن بحق المدنين حتى موافق العام الحالي جدلاً واسعاً في المملكة، بين مبارك لهذه الخطوة نظراً لوجود الآلاف من الأردنيين المعرضين للسجن جراء عجزهم عن خلاص ديونهم، وبين متحفظ لاسيما من الأوساط القانونية الذين اعتبروا الخطوة تدخلاً جديداً في عمل القضاء تحت غطاء قانون الدفاع.

وأعلن وزير الدولة لشؤون الإعلام والنطاق باسم الحكومة صخر دودي في وقت سابق أن قراراً أصدره الخصاونة استناداً إلى قانون الدفاع "يتيح استمرار إجراءات التقاضي، وطلب تثبيت الحقوق بين الدائن والمدين، دون تنفيذ إجراءات الحبس بحق المدين، حتى تاريخ 31 ديسمبر 2021، مع تأكيد منع المدين من السفر لحين قضاء الدين".

16

فى المئة من السجناء فى الأردن  
مدانون بسبب عجزهم عن  
خلاص الديون

وتأتي خطوة الخصاونة استجابة لضغوط متزايدة من منظمات حقوقية محلية ودولية، وأيضاً تلبية لتوصية تقدم بها العام الماضي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، وهو مركز سياسات له صلات بالحكومة، وتقضي بإبقاء السجن بسبب الديون تدريجياً.

ويضطر عشرات الآلاف من الأردنيين إلى اللجوء للاقتراض وغالباً ما يكون ذلك من مقرضين غير رسميين، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيونها، والتي تفاقمت مع أزمة وباء كورونا. وهناك اليوم الآلاف من القضايا المرفوعة لدى القضاء الأردني بحق المدنين بسبب تخلفهم عن سداد الدين.

ووفق القانون الأردني، يعاقب الشخص الذي لم يسد دينه بالسجن لمدة تصل إلى 3 أشهر، فيما يواجه من يتخلف عن تسديد صك بنكي عقوبة السجن تصل إلى عام، ووفق العليات فإن أكثر من ربع مليون أردني يواجهون حالياً شكاوى لعدم سداد ديونهم.

وتقول إحصاءات حكومية إن عدد المشتكى بهم تزايد خلال الأربع سنوات

## تعديل وزارى جديد فى حكومة الخصاونة

اضطر لذلك على خلفية وفاة 8 مصابين بفيروس كورونا جراء نقص الأكسجين فى أحد المستشفيات الحكومية. وهذا ثالث تعديل وزارى يجري على حكومة الخصاونة منذ توليها مهامها فى أكتوبر الماضى.

وكانت بداية هذه الحكومة غير موفقة وازداد الوضع سوءاً بالنسبة إليها فى الفترة الأخيرة بسبب توالى الأزمات والارتباك الذى طغى على عملها، بيد أن متابعين يرون أنه لا نية فى الأقف لإقالتها على الأقل خلال الأشهر القليلة المقبلة، فى ظل إدراك الملك عبدالله الثانى بأن أي تغيير حكومي حالياً لن يوتي المطلوب.

ونبه ارشيدات إلى وجود تجاوزات فى تطبيق بعض أوامر الدفاع، معتبرين أن تطبيقها لم يعد يتعلق بكورونا، بل تجاوز حدودها لأهداف أخرى مخالفة للدستور. وشدد على أن إصدار أمر بوقف تنفيذ الحبس لمن ديونهم تقل عن 100 ألف دينار سيستجع البعض على إصدار شكايات دون رصيد مستقبلاً بقيمة لا تتجاوز هذا المبلغ، لعلهم أن القرار الحكومي الجديد سيحميه من عقوبة الحبس.

ويشير قانون الدفاع الذي جرى تفعيله على مدار العام الماضى لمواجهة جائحة فايروس كورونا انتقادات واسعة، وسط اتهامات للسلطة التنفيذية باستغلاله لتفوق على باقي السلطات. وقد شهدت الفترة الأخيرة تصاعد الأصوات المطالبة بضرورة وقف العمل به، بيد أن مراقبين يستبعدون أن تقدم الحكومة على ذلك حيث ترى أن استمرار العمل به ضرورة فى ظل الوضعية المازومة التي تعيش على وقعها المملكة صحياً واقتصادياً.

وحذر فى تصريحاته الأخيرين من أن ما قام به رئيس الوزراء سيريك العمل القضائي. وأكد أن قرار الخصاونة بمنع حبس المدين سينعكس سلباً على السلم والأمن المجتمعي، إذ سلباً المواطنون لأحد حقوقهم بأيديهم عبر العصابات وفرض الاتاوات.

وأوضح "تحسن كحقوقيين معنيون بتفعيل قانون التنفيذ، والتمييز بين من يثبت تفره بفعل الجائحة، وإعطائه فرصة لتسديد ديونه دون أن يصدر بحقه أمر بالحبس".

## سوريون ينازعون للبقاء مع انخفاض المساعدات الدولية

2100 للفرد إلى 1264 - أي بنسبة 40 في المئة. تقول بعض العائلات إن حصة الأرز فى السنة انخفضت بمقدار النصف.

يحدث تو جاكوبسن المسؤول فى منظمة كير الدولية "تواجه فجوات هائلة". وتم تسريب تقارير عن التخفيضات المتوقعة للمساعدات، بنسبة تصل إلى 67 في المئة من قبل بعض أكبر المانحين. ويجادل عمال الإغاثة تعديل الميزانيات والتخطيط لمواجهة هذه التخفيضات.

فيليبو غراندي ليس هذا الوقت المناسب للتخلي عن المساعدات

واجهت فاطمة وعائلتها صعوبة بالفعل فى الحصول على المساعدة. وقالت إنه منذ أن فقدت عائلتها منزلهم، لم يتلقوا أي مساعدات غذائية، وتم علاج والدتها من السرطان، فيما مؤلت التبرعات الخيرية والمحلية الباقي، بما فى ذلك الرحلات الطبية الطويلة إلى تركيا. لكن المساعدة النقدية التي تتلقاها لدفع الإيجار تبقى غير مضمونة. وفرغت مخزونات فاطمة، حيث كانت تحتفظ باحتياطي من المواد الغذائية. وتقول الفتاة التي هجر والدها الأسرة منذ 11 عاماً "ليس لدينا شيء، ليس لدينا ماء. نعيش تحت خط الفقر".

وعلى مر السنين، كانت تبرعات المانحين أقل مما كان متوقعاً. على سبيل المثال، كانت المساعدات الإنسانية لعام 2020 أقل بنسبة 45 في المئة عن هدفها البالغ 3.82 مليار دولار، وهو ما يقرب من 14 في المئة انخفاضاً عن العام السابق.

يقول فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين "نذكر تماماً أن الدول المانحة متأثرة بالجائحة، وأن الميزانيات متزعزعة، ولكن أيضاً وبسبب هذا الوباء نفسه، ليس هذا الوقت المناسب للتخلي عن المساعدات".

وفى إلبب التي تسيطر عليها الجماعات الجهادية، أدت القيود المفروضة بسبب الجائحة إلى زيادة تباطؤ النشاط الاقتصادي، وإغلاق المدارس والحد من التجارة والحركة مع تركيا.

وتجبر النساء والأطفال على إيجاد وظائف منخفضة الأجر ومحفوفة بالمخاطر، بما فى ذلك الفصّر الذين يجمعون القمامة أو يتسولون أو يتم تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. وتقول جماعات الإغاثة إن التقارير عن محاولات الانتحار بين الشباب والمراهقين أخذت فى الزيادة.

يكشف أمجد يامين، من منظمة إنقاذ الطفولة، أن واحداً من كل ثلاثة أطفال تركوا المدرسة، فى انخفاض يقدر بحوالي 70 في المئة عن العام السابق. وخضف برنامج الغذاء العالمى سلة الغذاء الشهرية فى جميع أنحاء سوريا، وهذا يعنى خفض السرعات الحرارية من

نصف سكان البلاد قبل الحرب، إلى المساعدة، وهو عدد ازداد بنسبة 20 في المئة عن العام الماضى.

يقول مارك كاتس، نائب منسق الأمم المتحدة الإقليمي للشؤون الإنسانية فى سوريا "ليس لدينا ما يكفي من المال لتوفير الخدمات المطلوبة. لا يزال الأمر مجرد صراع من أجل البقاء لجميع هؤلاء الأشخاص، وغالباً ما تكون النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة هم من يعانون أكثر من غيرهم".

تسعى الأمم المتحدة وجماعات إغاثة أخرى للحصول على أكثر من 4 مليارات دولار من المساعدات سوريا فى المؤتمر، بالإضافة إلى حوالي 6 مليارات دولار أخرى لنحو 6 ملايين لاجئ سوري فروا من وطنهم.

ومن المتوقع أن يتكرر ذات السيناريو خلال مؤتمر جديد للمانحين الدوليين بشأن سوريا الذى بدأ الاثنين ويختتم الثلاثاء. وفى جميع أنحاء سوريا، أدت جائحة كورونا إلى تفاقم أسوأ أزمة اقتصادية منذ بدء الصراع فى عام 2011. وإنهارت العملة المحلية وارتفعت أسعار المواد الغذائية، حيث زادت بنسبة 222 في المئة عن العام الماضى. ويعيش تسعة من كل عشرة أشخاص تحت خط الفقر. وفى شمال غرب سوريا، يعانى ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان البالغ عددهم 4.3 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائى. ووفقاً للأمم المتحدة، يحتاج 13.4 مليون شخص فى سوريا، أي أكثر من

وهذا التراجع بدأ قبل أزمة كورونا بسبب إرهاب المانحين مالياً، لكن الوضع ازداد سوءاً. ويخشى المسؤولون أنه مع التباطؤ الاقتصادى العالمى، فإن المساعدة الدولية لسوريا على وشك أن تتعرض لضربة جديدة فى الوقت الذى تشتد الحاجة إليها.

هذا التراجع بدأ قبل أزمة كورونا بسبب إرهاب المانحين مالياً، لكن الوضع ازداد سوءاً. ويخشى المسؤولون أنه مع التباطؤ الاقتصادى العالمى، فإن المساعدة الدولية لسوريا على وشك أن تتعرض لضربة جديدة فى الوقت الذى تشتد الحاجة إليها.

وفاة فاطمة نفسها اليوم كما الآلاف من السوريين فى وضع صعب ومعقد، مع تراجع تدفق المساعدات الإنسانية، التي كانت تشكل متنفساً. هذا التراجع بدأ قبل أزمة كورونا بسبب إرهاب المانحين مالياً، لكن الوضع ازداد سوءاً. ويخشى المسؤولون أنه مع التباطؤ الاقتصادى العالمى، فإن المساعدة الدولية لسوريا على وشك أن تتعرض لضربة جديدة فى الوقت الذى تشتد الحاجة إليها.

## تحقيق فى شبهات تعذيب سوريين بلبنان

بيروت - طلب النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات الأثنين من المحكمة العسكرية فتح تحقيق فى شبهات تتعلق بتعذيب لاجئين سوريين جرى اعتقالهم خلال السنوات الماضية بتهم "الإرهاب".

ووقعت منظمة العفو فى تقرير نشرته الثلاثاء بعنوان "كم تمتعت أن أموت" انتهاكات طاللت 26 لاجئاً سوريا بينهم أربعة أطفال تم توقيفهم بين العامين 2014 و2021 بتهم "الإرهاب" ستة منهم ما زالوا قيد الاعتقال. وقالت المنظمة إن قوى الأمن استخدمت بعض "أساليب التعذيب المروعة نفسها المستخدمة فى أسوأ السجون سمعة فى سوريا". ووجهت الاتهام بشكل أساسى إلى مخابرات الجيش.

وتضمنت أساليب التعذيب وفق المنظمة "ضرباً بالعصى المعدنية والكاكات والكهربائية والأتانيب البلاستيكية". وتحدثت محتجزون عن "تعليقهم رأساً على عقب، أو إرغامهم على اتخاذ أوضاع جسدية مجهدة لفترات مطولة من الوقت".

واعترضت القوى الأمنية اللاجئيين الـ26 بعد عام 2014 الذى شهد معارك بين الجيش اللبنانى ومقاتلين من جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية تسللوا من سوريا وتحصنوا فى منطقة جبلية حدودية. وفى صيف العام 2017 خرج عناصر التنظيم من لبنان إثر عمليات عسكرية واتفاق إجلاء.



فيليبو غراندي ليس هذا الوقت المناسب للتخلي عن المساعدات



طفولة ممرغة فى الوحل السوري